

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٦٦ لسنة ٢٠٠٤

بشأن الموافقة على المذكرتين المتبادلتين الموقعتين فى القاهرة

بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية

واليابان للمساهمة الإضافية لتنفيذ مشروع إعادة تأهيل

وتطوير قناطر ساقولا على بحر يوسف

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور :

**ق ر ر :**

( مادة وحيدة )

ووفق على المذكرتين المتبادلتين الموقعتين فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٠

بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان للمساهمة الإضافية لتنفيذ مشروع

إعادة تأهيل وتطوير قناطر ساقولا على بحر يوسف من خلال منحة يابانية تصل قيمتها

إلى ٢٠٠١٠٠٠٠٠٠٠٠ (بليونين ومليونين) ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٢ رجب سنة ١٤٢٥ هـ

( الموافق ٢٨ أغسطس سنة ٢٠٠٤ م ) .

صاحب السعادة

السيد / كازويوشى اورابى

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ١٠ يونيو ٢٠٠٤

أتشرف بالإحاطة بأتنى قد تلقيت مذكرة سعادتك المؤرخة اليوم والتي تنص

على ما يلى :

" أتشرف بأن أشير إلى المذكرات المتبادلة المؤرخة ٧ ديسمبر ٢٠٠٣ بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى لتنفيذ مشروع إعادة تأهيل وتطوير قناطر ساقولا على بحر يوسف (والمشار إليه فيما بعد بـ " المشروع" ) .

كما أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التي تمت مؤخراً بين ممثلى الحكومتين بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى الإضافى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة الإضافية فى تنفيذ المشروع بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها إلى بليونين وواحد مليون ين ( ٢,٠٠١,٠٠٠,٠٠٠ ين ) ( والمشار إليها فيما يلى بـ " المنحة " ) .

٢ - تتاح المنحة للاستخدام ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، خلال الفترة المحددة لكل من المراحل التالية فى حدود القيمة المحددة لكل مرحلة ، إلا إذا تم مد كل فترة بموافقة السلطات المختصة فى كلا الحكومتين :

١ - المرحلة (١) :

الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و ٣١ مارس ٢٠٠٥ ؛

أربعمائة وسبعة وستون مليون ين ( ٤٦٧,٠٠٠,٠٠٠ ين ) .

## ٢ - المرحلة (٢) :

الفترة ما بين ١ أبريل ٢٠٠٥ و ٣١ مارس ٢٠٠٦ :

بليون ومائتان وسبعة وتسعون مليون ين ( ١,٢٩٧,٠٠٠,٠٠٠ ين ) .

## ٣ - المرحلة (٣) :

الفترة ما بين ١ أبريل ٢٠٠٦ و ٣١ مارس ٢٠٠٧ :

مائتان وسبعة وثلاثون مليون ين ( ٢٣٧,٠٠٠,٠٠٠ ين ) .

٣ - (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، على الوجه

المناسب ، فقط ومن أجل شراء منتجات اليابان أو جمهورية مصر العربية

وخدمات الرعايا اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : ( ويقصد بعبارة الرعايا

عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون

أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون

فى حالة الرعايا اليابانيين ، والأشخاص المصريون الطبيعيون أو الاعتباريون

فى حالة الرعايا المصريين ) :

( أ ) منتجات وخدمات لازمة لإعادة تأهيل وتطوير قناطر ساقولا على

بحر يوسف ( المشار إليها فيما بعد بـ " المرافق " ) ؛ و

( ب ) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار إليها فى (أ) أعلاه إلى موانئ

فى جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلى ؛

(٢) مع عدم الإخلال بما جاء فى نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، وعندما

ترى الحكومتان ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة فى شراء المنتجات

من الأنواع المذكورة فى (أ) و (ب) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه ،

من منتجات دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية ،  
والخدمات من الأنواع المذكورة فى (أ) و (ب) من الفقرة الفرعية (١)  
أعلاه ، من رعايا دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقوداً  
بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة ٣ ،  
وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية  
المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها  
بمقتضى العقود التى تم إقرارها طبقاً لما نص عليه فى الفقرة ٤ ( ) والمشار  
إليها فيما يلى بـ " العقود التى تم إقرارها " ( فى حساب يتم فتحه باسم  
حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية الذى تحدده حكومة  
جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها ( ويشار إليه فيما بعد بـ " البنك " ) .  
(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم  
البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر  
من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه  
هو تلقى المدفوعات بالين اليابانى من حكومة اليابان والقيام بالدفع  
لرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم إقرارها .  
ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب  
من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة  
التي تحددها .

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

- ( أ ) توفير الأراضى اللازمة لإعادة تأهيل وتطوير المرافق وإخلاء الموقع ؛
- ( ب ) إمداد تسهيلات لتوزيع الكهرباء والمياه والصرف والمرافق الطارئة الأخرى خارج الموقع ؛
- ( ج ) ضمان التفريغ والإفراج الجمركى الفورى فى موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة ؛
- ( د ) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها ؛
- ( هـ ) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم المرافق التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ؛
- ( و ) ضمان أن تتم صيانة واستخدام المرافق التى جرى إعادة تأهيلها وتطويرها والمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة بكفاءة وفاعلية فى تنفيذ المشروع ، و
- ( ز ) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .
- (٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية تأكيداً للترتيبات السابقة اتفاقاً بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

كما أتشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة بالرد تعتبران اتفاقاً بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بـعظيم تقديرى .

**فايزة أبو النجا**

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

جمهورية مصر العربية

## صاحبة السعادة

السيدة / فائزة أبو النجا

القاهرة فى ١٠ يونيو ٢٠٠٤

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

جمهورية مصر العربية

أتشرف بأن أشير إلى المذكرات المتبادلة المؤرخة ٧ ديسمبر ٢٠٠٣ بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى لتنفيذ مشروع إعادة تأهيل وتطوير قناطر ساقولا على بحر يوسف ( والمشار إليه فيما بعد بـ " المشروع " ) .

كما أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخراً بين ممثلى الحكومتين بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى الإضافى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

- ١ - بغرض المساهمة الإضافية فى تنفيذ المشروع بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها إلى بليونين وواحد مليونين ( ٢,٠٠١,٠٠٠,٠٠٠ ين ) ( والمشار إليها فيما يلى بـ " المنحة " ) .
- ٢ - تتاح المنحة للاستخدام ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، خلال الفترة المحددة لكل من المراحل التالية فى حدود القيمة المحددة لكل مرحلة ، إلا إذا تم مد كل فترة بموافقة السلطات المختصة فى كلا الحكومتين :

### ١ - المرحلة ( ١ ) :

الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و ٣١ مارس ٢٠٠٥ ؛

أربعمائة وسبعة وستون مليونين ( ٤٦٧,٠٠٠,٠٠٠ ين ) .

٢ - المرحلة (٢) :

الفترة ما بين ١ أبريل ٢٠٠٥ و ٣١ مارس ٢٠٠٦ ؛  
بليون ومائتان وسبعة وتسعون مليون ين ( ١,٢٩٧,٠٠٠,٠٠٠ ين ) .

٣ - المرحلة (٣) :

الفترة ما بين ١ أبريل ٢٠٠٦ و ٣١ مارس ٢٠٠٧ ؛  
مائتان وسبعة وثلاثون مليون ين ( ٢٣٧,٠٠٠,٠٠٠ ين ) .

٣ - (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، على الوجه المناسب ، فقط ومن أجل شراء منتجات اليابان أو جمهورية مصر العربية وخدمات الرعاية اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : ( ويقصد بعناية الرعاية عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيين الطبيعيين أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيين فى حالة الرعاية اليابانيين ، والأشخاص المصريون الطبيعيين أو الاعتباريون فى حالة الرعاية المصريين ) :

( أ ) منتجات وخدمات لازمة لإعادة تأهيل وتطوير قناطر ساقولا

على بحر يوسف ( المشار إليها فيما بعد بـ " المرافق " ) ؛ و

( ب ) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار إليها فى (أ) أعلاه إلى موانئ

فى جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلى ؛

(٢) مع عدم الإخلال بما جاء فى نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، وعندما

ترى الحكومتان ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة فى شراء المنتجات

من الأنواع المذكورة فى (أ) و (ب) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه ،

من منتجات دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية ،



والخدمات من الأنواع المذكورة فى (أ) و (ب) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، من رعايا دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقوداً بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة ٣ ، وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها بمقتضى العقود التى تم إقرارها طبقاً لما نص عليه فى الفقرة ٤ ( ) والمشار إليها فيما يلى بـ " العقود التى تم إقرارها " ) فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية الذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها ( ويشار إليه فيما بعد بـ " البنك " ) .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالين اليابانى من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم إقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

- ( أ ) توفير الأراضي اللازمة لإعادة تأهيل وتطوير المرافق وإخلاء الموقع ؛
- ( ب ) إمداد تسهيلات لتوزيع الكهرباء والمياه والصرف والمرافق الطارئة الأخرى خارج الموقع ؛
- ( ج ) ضمان التفريغ والإفراج الجمركى الفورى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة ؛
- ( د ) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها ؛
- ( هـ ) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم المرافق التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ؛
- ( و ) ضمان أن تتم صيانة واستخدام المرافق التى جرى إعادة تأهيلها وتطويرها والمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة بكفاءة وفاعلية فى تنفيذ المشروع ، و
- ( ز ) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية تأكيداً للترتيبات السابقة اتفاقاً بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكد بعظيم تقديرى .

**كازويوشى اورابى**

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية